

تحرك عاجل

مدافع عن حقوق الإنسان لا يزال قيد الحبس الانفرادي

بعد مرور ما يزيد عن ستة أشهر على اعتقال مدافع حقوق الإنسان البارز والمدون الإماراتي أحمد منصور؛ يظل مكان وجوده غير مؤكد. ولم يُتاح له الاستعانة بمحام، ولم يُسمح له إلا بزيارتين وجيزتين من أسرته. وبذلك، وتعتبره منظمة العفو الدولية سجين رأي.

لا يزال المدافع البارز عن حقوق الإنسان أحمد منصور، رهن الاحتجاز عقب مرور ما يربو على ستة أشهر من اعتقاله. إذ أُحضر في 17 سبتمبر/أيلول 2017، إلى مبنى النيابة العامة بأبو ظبي، عاصمة الإمارات العربية المتحدة؛ حيثما التقى بأسرته لفترة وجيزة للمرة الثانية، عقب زيارتهم له للمرة الأولى، تحت المراقبة، في 3 إبريل/نيسان 2017. وعلى الرغم من أن السلطات تدعي احتجازه بالسجن المركزي، فإن مكان اعتقاله، على وجه التحديد، لا يزال غير مؤكد. ولم يتسن بعد لأحمد منصور الاستعانة بمحام، كما أنه محتجز داخل الحبس الانفرادي، منذ اعتقاله؛ الأمر الذي يصل إلى ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، بل وربما التعذيب. وتساور منظمة العفو الدولية بواعث القلق إزاء سلامته.

اعتُقل أحمد منصور من منزله في إمارة عجمان، بالإمارات العربية المتحدة، في الساعات الأولى من 20 مارس/آذار 2017. وأعلن الموقع الإلكتروني الإخباري، "وكالة أنباء الإمارات"، الذي تديره الدولة أنه اعتُقل بناءً على أوامر صادرة عن "نيابة جرائم تقنية المعلومات"، وأنه يجري احتجازه على ذمة المزيد من التحقيق بشأن ما وجه له من تهمة "استخدام وسائل التواصل الاجتماعي [بما في ذلك تويتر وفيسبوك] لنشر معلومات مغلوطة وأخبار كاذبة تضر بالوحدة الوطنية والوئام الاجتماعي"، من أجل "إثارة الفتنة الطائفية والكراهية" و"الإضرار بسمعة الدولة". كما دعت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، في 28 مارس/آذار 2017، الإمارات العربية المتحدة إلى أن تُفرض عليه على الفور؛ واصفين اعتقاله بـ"هجوم مباشر على العمل المشروع الذي يمارسه المدافعون عن حقوق الإنسان في الإمارات". وأعربوا عن بواعث الخوف إزاء أن يكون اعتقاله "عملاً انتقامياً نتيجة التزامه مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والآراء التي عبّر عنها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بما في ذلك عبر تويتر". وفي اليوم التالي، ردت



السلطات الإماراتية مباشرةً على البيان، حيث شككت في الادعاء بأن احتجاز أحمد منصور كان تعسفيًا، وأفادت أنه يجري إبقاؤه رهن الاحتجاز بالسجن المركزي في أبو ظبي. كما أضافت أن "له الحرية في توكيل محام"، وأن "باستطاعة أسرته زيارته في المنشأة العقابية".

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الإنجليزية، لحث السلطات الإماراتية على ما يلي:

- الإفراج عن أحمد منصور على الفور وبدون شروط، إذ أنه يعتبر سجين رأي، اعتُقل لمجرد ممارسته السلمية لحقه الإنساني في حرية التعبير، بما في ذلك من خلال عمله في مجال حقوق الإنسان؛
- الكشف عن مكان وجوده، والعمل على احتجازه بمنشأة رسمية للاعتقال، وحمايته من التعرض للتعذيب أو غير ذلك من سوء المعاملة؛ وذلك إلى حين الإفراج عنه؛
- العمل على إتاحة الاتصال له، على الفور وبصفة منتظمة، بمحام يختاره وبأسرته؛ والعمل كذلك على توفير الرعاية الطبية الكافية له.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 إلى:

نائب رئيس الدولة ورئيس الوزراء

سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

مكتب رئاسة مجلس الوزراء

ص.ب: 212000 دبي،

الإمارات العربية المتحدة

فاكس: +971 4 330 4044

البريد الإلكتروني: info@pmo.gov.ae

تويتر: @HShkMoh

وزير الداخلية

سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان

مدينة زايد الرياضية، شارع الخليج العربي قرب مسجد الشيخ زايد

ص.ب: 398 أبو ظبي،

الإمارات العربية المتحدة

فاكس: +971 2 441 5780 / +971 2 402 2762

البريد الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني:

<https://www.moi.gov.ae/en/contactus.aspx>

وتُرسَل نسخ إلى:

ولي عهد أبو ظبي

سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

ديوان ولي العهد،

شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

ص.ب: 124 أبو ظبي،

الإمارات العربية المتحدة

فاكس: +971 2 668 6622

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشآت إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشآت بعد الموعد المحدد. هذا التحديث

الثاني للتحرك العاجل رقم UA 200/15. للمزيد من المعلومات:

www.amnesty.org/ar/documents/mde25/5923/2017/ar/

تحرك عاجل

مدافع عن حقوق الإنسان لا يزال قيد الحبس الانفرادي

معلومات إضافية

أحمد منصور متزوج، وأب لأربعة أبناء. وهو عضو باللجنة الاستشارية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة "هيومان رايتس ووتش"، وكذلك باللجنة الاستشارية لمنظمة "مركز الخليج لحقوق الإنسان". ودأب على توثيق حالة حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة منذ 2006؛ وكان يدافع علانية عن حقوق الإنسان الدولية على مدونته، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، وفي مقابلات أجرتها معه وسائل الإعلام الدولية.

واعْتُقل من منزله في إمارة عجمان، بالإمارات العربية المتحدة، في الساعات الأولى من 20 مارس/آذار 2017؛ حيث اقتحم منزله 12 من أفراد الأمن، في حوالي منتصف الليل، وقاموا بتفتيشه ومصادرة هواتفه وأجهزة إلكترونية أخرى. ولا يتضح ما إذا كانوا أبرزوا مذكرة بالتفتيش أو بالاعتقال. وبعد تفتيش المنزل الذي استغرق ثلاث ساعات، اقتادوه، في حوالي الساعة الثالثة والربع فجرًا، إلى مكان مجهول.

وفيما سبق، وقَّع أحمد منصور و132 شخصية بارزة أخرى في الإمارات العربية المتحدة، عريضة قُدمت إلى رئيس الإمارات، خليفة بن زايد آل نهيان، داعين فيها إلى الإصلاح السياسي في الإمارات، بما في ذلك عقد انتخابات عامة، وتخويل سلطات تشريعية لـ"المجلس الوطني الاتحادي"، وهو هيئة شبه برلمانية. وفي الشهر التالي، اعتقلت السلطات الإماراتية أحمد منصور، وأربعة نشطاء آخرين، وزجت بهم في السجن تعسفيًا. وفي 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، في أعقاب محاكمة فادحة الجور، أُدين الخمسة بـ"إهانة رئيس الدولة ونائبه وولي عهد أبو ظبي" في تعليقات نُشرت على منتدى لإجراء المناقشات على شبكة الإنترنت. وحُكم على أحمد منصور بالسجن لمدة ثلاثة أعوام؛ ولكن في اليوم التالي، أُصدر عفو رئاسي عنه والناشطين الأربعة الآخرين.

وبينما كانت تجري محاكمته، توصل "فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاعتقال التعسفي" أن اعتقال أحمد منصور كان تعسفيًا، ودعا حكومة الإمارات العربية المتحدة إلى إصلاح الوضع بالإفراج عنه، وتقديم التعويض الكافي له؛ إلا

أنه على الرغم من الإفراج عنه لاحقًا، لم يتلق أحمد منصور أي تعويض. كما لم يجر تأكيد العفو الرئاسي كتابيًا؛ ولم يؤكد بعد ما إذا كان سيجري شطب سجله الجنائي.

وعقب الإفراج عنه، في 2011، ظل أحمد منصور يواجه أعمال التخويف والأعمال الانتقامية؛ حيث اعتُدي عليه مرتين في سبتمبر/أيلول 2012، في "جامعة عجمان"، حيث كان يدرس القانون؛ واضطرته هذه الواقعة إلى توقفه عن متابعة دراساته القانونية. كما تمتع السلطات، منذ 2012، عن منحه "شهادة حسن سلوك" اللازمة للحصول على وظيفة في الإمارات العربية المتحدة، وذلك على الرغم من أن الوقت اللازم لاستصدار هذه الشهادة لا يتجاوز حوالي ثلاثة أيام عمل. وظل أحمد منصور ممنوعًا من السفر لعدة أعوام. فمُنع من السفر إلى جنيف، عاصمة سويسرا، لحضور حفل تسليم "جائزة مارتين إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان"، في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2015، والتي وصل فيها إلى التصنيفات النهائية ثم نالها في نهاية المطاف. كما صادرت السلطات الإماراتية جواز سفره، حين اعتقلته في 2011، وظلت رافضة، منذ ذلك الحين، إعادته له. فإن منعه من السفر ومصادرة جواز سفره يُعدان انتهاكًا لحق أحمد منصور في حرية التنقل، المنصوص عليه في القانون الدولي لحقوق الإنسان، لكونهما إجراءين اتخذتهما السلطات لمعاقبته على أنشطته السلمية في مجال حقوق الإنسان.

كما تضمنت أشكال المضايقات التي تعرض لها أحمد منصور سرقة حوالي 140,000 دولار أمريكي من حسابه المصرفي، وسرقة سيارته من مرآب تابع لمبنى النيابة العامة والمحكمة في أبو ظبي، حينما تقدم بشكوى بشأن سرقة أمواله في يناير/كانون الثاني 2013. كما تقدم بشكوى أخرى بشأن سيارته. بيد أن الشرطة لم تصدر أي تقرير بشأن السرقة، الأمر الذي تسبب في رفض شركة التأمين دفع تعويض لأحمد منصور عن سرقة سيارته. ولم يُعثر قط لا على السيارة ولا على سارقها. فتقدم أحمد منصور بعدد من الشكاوى إلى الشرطة وإلى جهات رسمية أخرى، إلا أنه لم يتلق أي معلومات بشأن سير التحقيقات بشأن ما تعرض له من اعتداءات وتهديدات بالقتل وسواها من المضايقات.

الاسم: أحمد منصور

النوع: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 200/15 رقم الوثيقة: MDE 25/7224/2017 الإمارات العربية المتحدة بتاريخ: 5 أكتوبر/تشرين الأول 2017